العملة الافتراضية بين ضرورة الوجود وموقف الدولة الجزائرية

The virtual currency between the necessity of existence and the position of the Algerian state

زكرياء مسعودي[1]★

[1]جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، (الجزائر)، messaoudi-zakaria@univ-eloued.dz

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

لقد كان من نتائج الثورة الصناعية الرابعة ظهور عملات جديدة تعرف بالعملات الافتراضية، التي هي عبارة عن عملة غير ملموسة تنشأ وتستخدم وتتداول إلكترونيا، بل ولا تخضع لرقابة وسلطة البنوك المركزية في الدولة، ومع هذا فقد شهدت تداولا وتعاملا كبيرين من قبل الأفراد على مستوى دول العالم منها الجزائر، التي اندفع شبابها في الآونة الأخيرة إلى الإقبال على المتاجرة في العملة الافتراضية، وأمام هذا الاندفاع الكبير كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تبادر إلى بيان موقفها إزاء التعامل بهذا النوع المستجد من العملات، وبالفعل أبانت عنه بموجب قانون المالية لسنة 2018م، حيث حظرت التعامل به ورتبت عقوبات لكل مخالف لهذا الحظر.

الكلمات مفتاحية: بنوك مركزية، عملة افتراضية، ثورة صناعية، قانون المالية.

Abstract:

One of the results of the fourth industrial revolution was the emergence of new currencies known as virtual currencies, which are intangible currencies that arise, use and trade electronically, and are not even subject to the control and authority of the central banks in the country, yet they have witnessed great circulation and dealing by individuals in the world, including Algeria, whose youth have recently rushed to trade in the virtual currency, and in the face of this great rush the Algerian state had to initiate a statement Its position on dealing with this new type of currency, and indeed expressed under the Finance Act 2018, where it banned dealing with it and imposed penalties for every violator of this prohibition

Keywords: Central banks; virtual currency, industrial revolution, Finance Law.

★زكرياء مسعودي

1. مقدمة:

لقد كان لثورة المعلومات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أثرا كبيرا على إحداث تغيرات جذرية في ملامح الحياة وأساليبها، حيث تم التحول في التعامل من الأسلوب المادي التقليدي إلى الأسلوب الإلكتروني في شتى القطاعات والمجالات دون استثناء اعتمادا على التكنولوجيا وأدواتها، التي أصبحت جزءا لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

وقد كان من نتائج التطور المتواصل للتقنيات التكنولوجيا ظهور ما يسمى بالعملة الافتراضية كنوع جديد ومغاير من وسائل الدفع الإلكتروني في مجال التجارة الإلكترونية، وقد شهدت هذه العملات انتشارا سريعا ورواجا مبهرا وٌإقبالا كبيرا من قبل الأفراد، نظرا لما تحققه من ايجابيات جمة لعل أبسطها سهولة الدفع، ومن ثم ربح الوقت في إتمام الصفقة التجارية بسرعة كبيرة دون أي عناء يذكر، كما أنها لا تخضع في إصدارها لأي بنك مركزي كالعملات الرسمية في الدولة، ولا لأي قانون خاص ينظم ويبن كيفية تداولها والرقابة عليها.

1.1. أسباب دراسة الموضوع

وترجع أسباب دراسة هذا الموضوع إلى حداثته وما أثاره من إشكالات عديدة، خاصة من ناحية بيان أصل نشأة هذه العملة،وتحديد مفهوم دقيق لها، نظرا لارتباطها بوسائل الاتصال الحديثة التي تمتاز بالتطور الدائم والمستمر،حيث أدى إلى حدوث تحول جذري في النظام المالي العالمي وعلى أداء البنك المركزي في الدولة .

1.2. أهداف الموضوع

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق جملة الأهداف التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- تهدف هذه الدراسة إلى بيان ماهية العملة الافتراضية من حيث النشأة، المفهوم، آلية الحصول، والأنواع.
- رصد موقف الدولة الجزائرية من التعامل بالعملة الافتراضية.

1.3. إشكالية الموضوع

بما أن موضوع هذه الدراسة يعالج أحد الإشكالات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات على الصعيد المالي، والمتمثل في العملة الافتراضية، التي لاقت صدى كبيرا، وشهدت انتشارا رهيبا في أرجاء بلدان العالم، التي تباين موقفها من التعامل فيها بين الجواز والحظر، فإن الإشكالية التي يطرحها تتمحور حول الإجابة على إشكال رئيسي مفاده:

كيف كان موقف الدولة الجزائرية من التعامل بالعملة الافتراضية ؟

2. الاطار النظري للعملات الافتراضية:

2. 1. نشأة العملة الافتراضية

تعد البتكوين أول العملات الافتراضية نشأة، ومن فكرتها تتأصل أغلب العملات الافتراضية الحالية، بدأت البتكوين مشوارها في عام 2008م، حينما قامت جهة ما تستخدم الاسم المستعار (ساوتشيناكاموتو) (العكيلي،

2018)، بنشر ورقة بحثية يصف فيها البتكوين، ثم ما لبت أن أصدرت هذه الجهة نموذجا أوليا من وحدات البتكوين في عام2009م، إلا أنها كانت عديمة القيمة في البدايات، في حين بدأت أولى مبادلاتها في العام 2010م، حينما تم شراء بيتزا بها من قبل أحد الهواة مقابل 10.000وحدة للصفقة، وبعد مرور 6سنوات من انطلاقها، أي في العام 2016م، تحديدا وصل حجم اقتصادها إلى ما يتجاوز 16مليار دولار مقابل 16 مليون وحدة منها، أي ما يعادل 1000 دولار للوحدة الواحدة، محدثة بذلك نقلة اقتصادية ضخمة في سوقها، في حين تقدر قيمة صفقة البيتزا في بداية عام 2018م، بأكثر من سبع وثمانين دولار.

وترجع بواعث ابتكار هذه العملة إلى السعي نحو إزالة الطرف الوسيط في المبادلات التجارية، وتخفيض نسبة أسعار العمولات المقتطعة على التعاملات النقدية وأسعار الحوالات، سواء كانت تلك الصفقات صغيرة، أم كبيرة، وهو ما يوفر حرية مطلقة باختيار حجم وطريقة التعامل، بعيدا عن جشع البنوك والسماسرة، وتجنبا للتكاليف، والخوف من حالة عدم التأكد عند التعامل بالنقود النقدية، هذا من ناحية، ومن ناحية اجتماعية يساعد في إزالة ما تسببه في الأزمات المالية من رهاب الاستثمار ومن اللجوء إلى كنز المال وتجميده، ومن ناحية اقتصادية يساعد على تجنب اهدار الفرص التجارية، وإنعاش الوضع الاقتصادي لبلدان العالم بسبب ما توفره من حرية مطلقة في التعامل، بعيدا عن القيود التي تفرضها طبيعة السياسات المالية التي تلجأ إليها الحكومات أحيانا لسد الفجوات والتقصير في إدارتها للاقتصاد المحلي، فينعكس ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي للسكان.

وهكذا، فإن مبتكر العملة الافتراضية يرى أن في ابتكارها فرصة للخروج من سلطة التبعية والتحكم والتقييد إلى بيئة أكثر عدالة وحرية في التعامل والتداول النقدي.(النجار، 2019، الصفحات 36 – 40)

2.2 . مفهوم العملة الافتراضية

لقد ظهرت العملة الافتراضية على أرض الواقع بداية سنة 2009م، بهدف تغيير العملات التقليدية السائدة واستبدالها بعملة جديدة تحفظ خصوصية البائع والمشتري ولا تتحكم بها البنوك والحكومات، ويتم التعامل بها من خلال بروتوكول الند للند (perr to peer)، مع اعتماد تقنيات التشفير الحديثة بهدف زيادة الأمان فيها، وتخفيض رسوم التعاملات الإلكترونية، ومن ثم فهي عملة لا وجود لها إلا في الانترنت فقط ومن خلال المحافظ الإلكترونية.(الباحوث، 2017، صفحة 04)

2.2.1.تعريف العملة الافتراضية

نظرا لحداثة هذا المصطلح فقد لقي اهتماما كبيرا، سواء من طرف الهيئات البنكية، أو من طرف خبراء الاقتصاد والقانونين، حيث تم تخصيصه بتعريفات عدة يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- عرف البنك المركزي الأوروبي العملة الافتراضية على أنها:" أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي)، يصدر عن مطورين يسيطرون عليه في العادة، ويستخدم ويكون مقبولا بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد".(European Central Bank, 2012, p. 12)
- وعرفت كذلك بأنها:" وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة، إضافة على أنها لا تقترن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها وتخزينها إلكترونيا وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي".(النجار، 2019، صفحة 32)
- وعرفت كذلك بأنها:" عبارة عن عملات تشفيرية هدفها السماح للمستخدمين بإرسال مبالغ مالية لبعضهم البعض عبر الانترنت عبر شبكة الند للند peer to peer دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل، وهذا مع المحافظة على مجهوليته".(صويلحي، صفحة 221)
- وعرفها المشرع الجزائري في قانون المالية لسنة 2018م في نص المادة117منه على أنها:" تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية".(قانون رقم 17 -11، 2018، صفحة 54)

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف للعملة الافتراضية، فإنه يمكن القول أن العملة الافتراضية هي تلك العملة التي ليس لها وجود مادي ملموس، ولا تخضع في إصدارها لأي بنك مركزي، يتم تداولها واستخدامها عبر الانترنت، وبالتالي فهي تختلف في مفهومها عن بعض المصطلحات المشابهة لها كالنقود الإلكترونية، العملة الافتراضية المشفرة، العملة الرقمية، وهو ما سيتم توضيحه كالآتي:

- **النقود الإلكترونية**:هي قيمة نقدية إلكترونية مدفوعة مسبقا يحوزها المستهلك، تستخدم للوفاء بمختلف الالتزامات التعاقدية، وهذا يعني أنها لا تختلف عن النقود العادية(الورقية والمعدنية) إلا من حيث الوسيلة التي يتم تخزينها عليها، باعتبار الأولى ليس لها كيان مادي ملموس، أما الأخيرة فلها كيان مادي محسوس.(مسعودي و جقريف، 2018، الصفحات 41 – 43)
- **العملة الافتراضية المشفرة**:العملة المشفرة هو الاسم الذي يطلق على النظام الذي يستخدم التشفير للسماح بإنشاء وتحويل وتبادل وحدات دفع رقمية بطريقة لامركزية وموزعة، يمكن تداول هذه الوحدات بأسعار السوق مقابل العملات الورقية، أو هي عملة رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير، وتستخدم شبكات لامركزية تعتمد على تقنية البلوكتشين، فالعملات المشفرة هي عملات رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير.(لعور و كبوط، 2021، صفحة 13)

- **العملة الافتراضية المستقرة:** هي عملة رقمية مشفرة قائمة على البلوكتشين تحمل قيمة موثوقة ويمكن لأي شخص أن يستخدمها، وتستخدم هذه العملة صيغة معينة من السياسات النقدية المؤتمتة كي تبقي سعرها مستقرا، وذلك من خلال تقليص العرض عند الانخفاض الشديد في الأسعار وزيادته عند ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة، ويتم ذلك باستخدام عملة مشفرة ثانية تؤدي دور الاداة التي تنفذ السياسة النقدية، وتجني ربحا يتمثل في قيمة الرسوم عن المعاملات، وتعد عملة تيرا مثالا شهيرا عن العملات الرقمية المستقرة.)شرح معنى عملة رقمية مستقرة(
- **العملة الرقمية:** يشير مصطلح الرقمنة عموما إلى عملية تغيير المعلومات من الشكل المادي إلى الشكل الرقمين وبالنسبة للنقود فإنها تشير إلى إنشاء رقمي تمثيل رقمي للنقود، أو نقل النقود من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي، وبذلك يمكن تعريف العملة الرقمية على انها من أشكال العملات المتاحة فقط، في شكل رقمي، يمكن الوصول إليها والتعامل بها عن طريق الحواسيب أو الأجهزة المحمولة، لأنها لا توجد في صورة مادية.(لعور و كبوط، 2021، صفحة 17)

وهكذا، يتضح أن مصطلح العملة الرقمية هو المفهوم الأوسع والأشمل والمظلة التي تندرج تحتها أي عملة رقمية(النقود الإلكترونية، العملة الافتراضية المشفرة والغير مشفرة، العملة المستقرة)، مهما كان نوعها أو الهدف منها، أي أن هذا المصطلح يطلق على أي عملة يتم تداولها والتعامل بها على شبكة الانترنت.

2.2.2 . خصائص العملة الافتراضية

للعملة الافتراضية جملة من الخصائص يمكن إجمالها في النقاط الآتية:(الباحوث، 2017، صفحة 31)

أ- عملة رقمية تخيلية ليس لها وجود مادي ملموس(فيزيائي)، وليس لها أي قيمة ذاتية.

ب- عملة غير نظامية، بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو منظمة دولية.

ت- يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكانيتهم الفنية والتقنية.

ث- تستخدم من خلال الانترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تقبل التعامل بها.

ج- تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك(الند للند).

ح- لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.

خ- عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

د- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها.

ذ– نظرا لطبيعتها اللامركزية، واعتمادها على التقنية وتجاوبها مع مستجداتها وتطوراتها، فهي تعتبر آلية ملاءمة للبيع والشراء بطريقة سلسلة وسريعة.

2.2.3. العملة الافتراضية: المزايا والعيوب

للعملة الافتراضية مزايا وعيوب، وتفصيلها هو كالآتي:(السلام، 2018، الصفحات 65 – 66)

أ– مزايا العملة الافتراضية

- **سهولة الدفع:** من السمات البارزة للعملة الافتراضية أنه بالإمكان إرسال أو استقبال أي مبلغ من الأموال لحظيا من وإلى أي مكان في العالم، وفي أي وقت، لا إجازات بنوك ولا حدود ولا قيود لتخطيها، حيث تسمح هذه العملة لمستخدميها أن يتحكموا في أموالهم بشكل كامل.
- **قليلة الرسوم:** يمكن القول أن هذه الرسوم معدومة نهائيا، حيث يمكن للمستخدمين تضمين رسوم نقل مع مدفوعاتهم للحصول على أولوية تنفيذ، مما ينتج عنه تأكيد أسرع للمعاملة من قبل الشبكة على نحو إضافي، وذلك بسبب عدم وجود الوسيط، فالتعامل قائم على مبدأ (الند للند)، كما أن التجار لديهم وحدات للمساعدة في معالج المعاملات وتحويل العملة الافتراضية إلى عملات رسمية وإيداع الأموال بشكل مباشر في حسابات البنوك الخاصة بهم بشكل يومي، كل ذلك يتم بمصاريف أقل بكثير من الخدمات المصرفية الأخرى وبطاقة الائتمان
- **انخفاض المخاطر:** معاملاتها آمنة وغير قابلة للعكس، وهذا يحمي التجار من الخسارة الناشئة عن الاحتيال، ويمكنهم من التوسع إلى أسواق جديدة، حيث لا تدعمهم فيها بطاقة الائتمان أو حيث ترتفع عمليات الاحتيال إلى حد غير متوقع.
- **درجة الأمان العالية:** وتعد تقنية البتكوين واحدة من أكبر مشاريع الحوسبة الموزعة في العالم، مما يجعل من الصعب تزويرها أو أعادة استنساخها، كما يمكن للمستخدمين تشغيل ممارسات الأمان لحماية أموالهم، أو استخدام مزودي خدمة يقومون بتوفير درجات عالية من الأمان ضد السرقة أو التأمين ضد الخسارة، فلديها سجل أمان قوي جدا، كما أنه من المستحيل للتجار أن يفرضوا عنوة رسوما غير معلن عنها أو غير مرغوب فيها، كما يحدث مع وسائل الدفع الأخرى، بالإضافة إلى السرية التامة، فهذه المعاملات كلها تتم دون أن تدمج أو تربط المعلومات الشخصية بالمعلومة.
- **الشفافية والحيادية:** جميع المعلومات الخاصة بتزويد الأموال لهذه العملة متاحة لأي أحد، بحيث يستطيع كل شخص أن يستخدمها ويستوثق منها بشكل لحظي، ويستطيع أيضا أن يعرف عدد الوحدات التي يمتلكها صاحب المحفظة، وعدد المعاملات التي تمت من خلالها، وأن يشاهد حركة تنقل العملة بين

المحافظ، لكن دون معرفة هوية مالكها، ولا يمكن لأي جهة أن تتلاعب أو تتحكم بقواعدها، لوجود نظام تشفير يضمن حمايتها، مما يجعلها عملة محايدة وشفافة في ذات الوقت.

ب– عيوب العملة الافتراضية

- **سرية العملة وتشفيرها:** فكما أن السرية تعد ميزة من ميزات هذه العملة، إلا أنها في الوقت ذاته تنعكس ببعض السلبيات عليها، لأنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم عن طريق شبكة الانترنت، مما يجعلها ملاذا آمنا لعمليات تهريب وغسيل الأموال، والتجارة الممنوعة كتجارة المخدرات والمنتجات المسروقة.
- **صعوبة الحصول عليها:** من أهم المفاسد التي يؤول إليها إقرار هذه العملة هي صعوبة إصدارها بواسطة المستخدم العادي، نظرا لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة لإجراء التعدين، مع أنه متاح للجميع من الناحية النظرية.
- **القرصنة:** السرقة والتلاعب في حسابات المستخدمين، وقد وقعت عدة حوادث قرصنة لمحافظ افتراضية لم تكن محمية بشكل جيد، وعند تعرض المستخدم للسرقة من حسابه لا يمكن استعادة أمواله، لأن المجهولية سمة هذه الشبكة، مع عدم إمكانية الملاحقة القانونية للسارقين.
- **التقلبات الكبيرة في مستوى الأسعار:** وهذا من شأنه تشجيع المحتالين على استغلال ذلك عن طريق مواقع وهمية لتبادل العملة، حيث يقومون بمحاكاة هجوم إلكتروني عليها لإحداث فزع بين المتعاملين مما يؤثر سلبا على قيمة العملة، فيعمدون إلى شرائها بأسعار منخفضة، ثم بيعها بعد أن تعود القيمة الى الارتفاع، مما يتسبب في خسارة المستخدمين لأموالهم دون أن يكون لهم القدرة على الشكوى أو الاعتراض.

2.3. آلية الحصول على العملة الافتراضية

يمكن الحصول على العملة الافتراضية من خلال آليتين هما:(عامر، 2018، الصفحات 274 – 275)

أ- **الآلية الأولى:** من خلال شرائها من المواقع الإلكترونية أو منصات البيع الإلكترونية المتخصصة في بيع هذه العملات على شبكة الانترنت، وهي آلية سهلة ومتاحة لأي أحد، فبمجرد أن تقوم بإنشاء حساب إلكتروني ومحفظة إلكترونية على جهاز الكومبيوتر الخاص بك، أو حتى على هاتفك من خلال التطبيقات المتوفرة، ثم تقوم بشراء ما تريد من هذه العملات.

ب- **الآلية الثانية:** وهي ما تعرف بطريقة التعدين أو التنقيب، وهي آلية صعبة ومعقدة للغاية ولا يمكن لأي احد القيام بها، وسميت بالتعدين أو التنقيب تشبيها بعملية استخراج الذهب من باطن الأرض، وتعتمد فكرة التعدين أساسا على برنامج يتم تنصيبه على حاسوب المستخدمين الذي يوفر حماية بالغة جدا بفعل التبادلات التي يمكن وصفها بالسرية في بعض الدول، لأن قيمة العملة تنتقل من حاسوب إلى آخر بشكل

مباشر بلا وسيط او رسوم تحويل، فبمجرد ان يقوم المستخدم بتحميل وتفعيل برنامج أو تطبيق " البتكوين" يبدأ هذا البرنامج بإنتاج عملات غير قابلة للتكرار من خلال مبرمجات متخصصة يطلق عليها عمليات التعدين أو التنقيب، ويتم تشغليها على خوادم خاصة، صممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية، ويتم تخفيض هذه الكمية إلى النصف كل 4 أربع سنوات.

وبشكل مبسط فإن البرنامج ينقب افتراضيا ووفق برمجة معينة عن العملات، ولكن جودة وقوة عملية التنقيب هذه تكون حسب قوة معالج جهاز الحاسوب، فكلما كان معالج الجهاز كانت عملية التنقيب أفضل، وبالتالي ينتج عنها توليد للعملة بشكل أكبر، لكن عملية التعدين ليست بتلك السهولة، حيث يتطلب الامر من المستخدم حل الكثير من الألغاز والمعادلات لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف لإصدار البتكوين وتحويله إلى محفظة إلكترونية، وكلما ازدادت عملية التعدين أصبحت الألغاز أصعب، ويتطلب حلها برامج حاسوبية متخصصة، ولذلك يحرص المستخدمون للنظام على التزود بأجهزة حاسوب قوية، وبرامج متخصصة متقدمة للحصول عليها.

2.4. أنواع العملة الافتراضية

العملة الافتراضية أنواع متعددة ظهرت على مراحل مختلفة، وفيما يأتي تفصيل لبعض هذه الأنواع:

أ- **عملة البتكوينBitcoin**: هي عملة مشفرة تم اختراعها سنة 2008م، وبدأ استخدامها سنة 2009م، وهي أول عملة رقمية لا مركزية، من دون وجود بنك مركزي، يمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة بتكوين بطريقة الند للند دون الحاجة إلى طرف ثالث (وسيط كالبنوك)، وتشير تقدير البحوث التي تنتجها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام 2017م، هناك ما بين 2.9 إلى 5.8 مليون مستخدم يستعمل محفظة لعملة رقمية، ومنذ عام 2009م وحتى هذا الحين والبتكوين تعمل، وبسبب نظام الإجماع في العملة لم يستطع أحد اختراق سلسلة كتل البيتكوين، ومعظم الاختراقات التي تتم هي بسبب أخطاء بشرية في إدارة المحفظة، وليست بسبب عيوب في التصميم، وتتم إدارتها بالكامل عن طريق مستخدميها وحظيت بدعم كثير من مواقع الانترنت والمتاجر الإلكترونية تمتاز بسرعة انتشارها وسهولة تعدينها من خلال أجهزة الكومبيوتر والمهم أنها تمتاز بسرعة التحويل وانخفاض الرسوم.(htt3)

ب-**عملة الإيثريومEthereum** ويرمز لها بالرمز ETH مؤسسوها هو فيتاليك، فدم بها بحثا في عام 2013م، وقد ظهرت لأول مرة في عام 2015م، وهي عبارة عن منصة للعقود الذكية، تستخدم نظام البلوكتشين، وتتمتع بمستوى عال من الأمان، وما يميزها عن باقي العملات أنها قد أشئت من أجل إبرام العقود الذكية التي تحاكي بالضبط العقود التقليدية، وهذه المنصة مبنية على تقنية البلوكتشين نفسها في البتكوين، وتجدر الإشارة إلى أن صانعي هذه العملة هم أشخاص معروفون

لدى المنظمات النقدية عكس البتكوين التي لا يعرف من هو مؤسسوها ومن أين مصدرها.(النجار، 2019، صفحة 35)

ت- **عملة لايتكوين litecoin** ويرمز لها بالرمزLTC، وقد ظهرت هذه العملة في شهر أكتوبر من سنة 2011م، وتعد من أوائل العملات المشفرة البديلة، وتختلف عن عملة البتكوين من ناحية التعدين، حيث يكون فيها أسهل وأرخص، كما أنها تقوم على خوازميات تشفير مختلفة تماما عن المستخدمة في البتكوين، إضافة إلى أنها أسرع في التبادل من البتكوين، الأمر الذي أدى إلى زيادة قبولها، وقد قيل فيها: إذا كان البتكوين هو العملة الافتراضية الذهبية، فإن اللايتكوين هو العملة الفضية.(htt4)

ث- **عملة الريبلRipple**ويرمز لها بالرمز XRP وهي شبكة عالمية منخفضة التكلفة، تتيح للبنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الآني بشفافية وبتكلفة أقل، وتعد من أشهر وأهم العملات الرقمية الحالية، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السيولة، وقامت بإنتاجها شركة تسمى أوبن كوين سنة 2013م.(htt5)

4: موقف الدولة الجزائرية من التعامل بالعملة الافتراضية

مع تهاوي قيمة الدينار الجزائري في سوق العملات العالمية في السنوات الأخيرة، وجد الجزائريون أنفسهم في بحث دائم عن استثمار يحفظ لهم قيمة ممتلكاتهم، وقد اهتدى البعض لما يدعى بالعملة الافتراضية، خاصة أصحاب المال والمتحكمون بالتكنولوجيا، في وقت لا يزال الكثير يتساءلون عن حقيقة هذه العملات وكيفية التعامل بها، وقد افاد بعض الخبراء أن تداول العملات الافتراضية في الجزائر قد عرف إقبالا في الآونة الأخيرة، حيث أن هناك عددا من الشباب الجزائري تمكن من فهم وتنمية وتكوين البتكوين ونظيرتها بفضل تحكمه بالتقنية والتكنولوجيان حتى ان انتشار هذه العملات بقي محدودا وشبه مقتصر على فئة الشباب للسبب ذاته. (علال، 2018)

ونظرا للانتشار الرهيب الذي عرفته العملة الافتراضية، وإقبال الشاب الجزائري على التعامل بها، كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تسرع في بيان موقفها من التعامل بها، وبالفعل قد بادرت بالإسراع وذلك سنة 2018م من خلال قانون المالية لذات السنة في نص المادة 117 منه:" **يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها"**

وهكذا، ومن خلال قانون المالية لسنة 2018م ونص المادة 117 بالتحديد منه، تكون الدولة الجزائرية قد أبانت صراحة عن موقفها من التعامل بالعملة الافتراضية، وهو الحظر، سواء ما تعلق بيعها أو استعمالها أو حيازتها، ورتبت عقوبات لكل مخالف لهذا المنع.

وتعليقا على موقف الحظر الذي تبنته الدولة الجزائرية إزاء التعامل بالعملة الافتراضية من قبل الأفراد قال الخبير الاقتصادي جمال نور الدين:" إن منع الحكومة تداول بيتكوين وباقي العملات الافتراضية بصفة عامة، يرجع إلى الخوف من تداعيات ارتفاع الإقبال على التعامل بها، وبالتالي تحاول الحكومة أن تستبق الأحداث من خلال تحصين احتياطي ورصيد البلاد من العملات الأجنبية من تطورات قد لا يمكن التحكم بها مستقبلاً، مضيفا أن سعر بيتكوين في الأيام الأخيرة لا يغري الجزائريين على المغامرة في شرائه، لأنه غير مربح لهم على الأقل في الوقت الراهن، الذي تميز بعودة تراجع الدينار أمام الدولار والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، وحسب قوله فإن: "10 آلاف دولار ثمن البيتكوين تساوي مليونا و130 ألف دينار جزائري... هذا مبلغ لا يغري الكثير على رهنه في شراء عملة افتراضية، خاصة أن المواطن الجزائري اعتاد التعامل بالأموال نقدا، فهو لا يثق في البنوك، فما بالك بالأموال الافتراضية. (كحال، 2017)

وفي الصدد يكشف رياض تاج الدين وهو مستثمر في العملة الافتراضية أن الإقبال في الجزائر على العملة المشفرة بيتكوين لا يزال في أولى خطواته، فالتعاملات بالعملة الافتراضية لا تتعدى عشرات الملايين من الدولارات فقط. وأضاف تاج الدين أن الجزائريين الذين يتعاملون بالبيتكوين يضطرون إلى العمل مع شركات ومنصات أجنبية، فالجزائر لا توفر بعد إطارا قانونيا يسمح بتطوير أنظمة تساعد على التعامل السلس بهذه المنتجات المالية، قائلا: "قانون القرض والنقد الذي لم يُعدل منذ عام 1984، لا يتحدث عن الصيرفة الإسلامية والدفع الإلكتروني، فما بالك بالعملات المشفرة."

وأبدى المستثمر في العملات الافتراضية، أسفه لمنع التعامل وحيازة العملات الافتراضية في الجزائر بدءا من يناير/كانون الثاني المقبل، حيث يعتبر تاج الدين هذه الخطوة "عودة إلى النظام الاشتراكي المنغلق على نفسه، حيث إن مخاوف الحكومة غير مبررة، لأن التعاملات تتم في منصات مفتوحة أمام الجميع. (كحال، 2017)

أما عن مستقبل العملة الافتراضية في الجزائر فيرى الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عية أن ما يحدث في سوق العملات العالمية، يعد تطور منطقي لاستخدام النقود منتقلا من المقايضة بالملح أو القمح إلى استخدام الذهب ثم المعادن فالورق، وصولا إلى بطاقات الدفع، ومستقبلا العملات المشفرة التي ستصبح بدورها وسيلة دفع، ما يعني أن الأمر يتعلق باتجاه منطقي في ‘طار التطور التاريخي لمفهوم النقود، مذكرا بأن ظهور الدولار قبل 1944م، مقابل الذهب لم يكن مرحب به، لكن ذلك لم يمنعه من فرض نفسه مع الوقت كوسيلة دفع عالمية، مضيفا إلى أنه على الرغم من منع استخدام العملات المشفرة، فإن سماح بنك الجزائر بالتعامل على مستوى بعض منصات التجارة

الإلكترونية مثل " أمازون" والسماح باقتناء بطاقات الهدايا عن طريق بطاقة الدفع " فيزا" الجزائرية، يعني أنه لا يرفض قطعيا مسألة العملات المشفرة، ووضع عية عدة احتمالات للموقف الحالي للبنك المركزي، منها أن يكون الرفض " استراتيجي" أو لوجود حاجة إلى " تجميع معلومات أكثر" أو " عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال "، قائلا إن الموقف غير واضح كثرا، لكن أرى أن العملات الافتراضية هي مسألة وقت ويمكن أن يتدارك بنك الجزائر الوضع، بعد تبينها من طرف دول كبرى كالصين والولايات المتحدة، خاصة وان الاقتصاد الوطني يعتمد على عائدات المحروقات من الدولار الأمريكي، ما يجعل عملتنا مرتبطة بتأثيرات دولية. (حيمر، 2022)

وختاما وتعليقا على موقف الدولة الجزائرية القائل بالمنع والمستقر والثابت عليه لحد الساعة، يمكن القول أنه موقف غير صائبا إذا ما نظرنا إلى مواقف بعض دول العالم التي تراجعت من قرار المنع إلى قرار جواز الإصدار، نظرا لما لهذه العملة من آثار إيجابية أكثر من سلبية على نموها وتطورها اقتصاديا وماليا، ومن ثم يتعين على الدولة الجزائرية إعادة النظر في موقفها وذلك من خلال إصدار عملات افتراضية خاصة بها على غرار ما قامت بها الدول كنيجيريا، التي أصدرت مؤخرا عملة افتراضية خاصة بها تسمى إي نيرة.

5. خاتمة:

لقد جاءت هذه الورقة البحثية لإبراز الإطار المفاهيمي للعملة الافتراضية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص معرفة موقف الدولة الجزائرية من التعامل بها، وفي نهايتها فإنها توجز أهم النتائج المتوصل إليها أثناء معالجتها لجزئيات الموضوع، بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات التي ارتأت أنه من الأهمية الإشارة إليها:

5.1. النتائج

- العملة الافتراضية هي تلك العملة التي ليس لها وجود مادي ملموس، ولا تخضع في إصدارها لأي بنك مركزي، يتم تداولها واستخدامها عبر الانترنت.
- يعد مفهوم العملة الرقمية بمثابة المظلة التي يندرج تحت مفهومها كل عملة رقمية بما فيها: العملة الافتراضية، العملة المستقرة، النقود الإلكترونية.... إلخ
- العملة الافتراضية أنواع متعددة ظهرت على مراحل متعددة، وأنها ذات مزايا وعيوب.
- بموجب قانون المالية لسنة 2018م، أبانت الجزائر عن موقفها إزاء التعامل بالعملة الافتراضية، والمتمثل في الحظر سواء ما تعلق ببيعها أو استعمالها وحيازتها من قبل الأفراد ورتبت على ذلك مخالفات لكل من خالف هذا الحظر.

5.2. الاقتراحات

- إذا كانت العملة الافتراضية حتمية الوجود وخاصة نتيجة الظروف التي عاشها العالم جراء ظهور جائحة كوفيد19 وما خلفته من انعكاسات سلبية، فإنه يتعين على البنك المركزي الجزائري إيجاد الآليات

التي تخول له صلاحية الاعتراف بهذا النوع من العملات شأنه شأن العملات الرسمية في البلاد، وتكثيف جهوده في العمل على تنظيمها بقوانين خاصة بدل العمل على حظر التعامل بها.

- العمل على تشديد الرقابة على عمليات إصدار وتداول العملات الافتراضية بغية السيطرة على عمليات الاستغلال غير القانوني للأنشطة.

6. قائمة المراجع:

6.1. المراجع باللغة العربية

- أحمد هشام قاسم النجار: (2019) العملات الافتراضية المشفرة- دراسة اقتصادية شرعية محاسبية- ،ط1، دار النفائس، الأردن.
- ياسر آل عبد السلام: (2018)، العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية، دراسة فقهية مقارنة،ط1، دار اليمان، الرياض.
- حاجي سمية، (2017)، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- حدادي عبد اللطيف، (2017)، **دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتواره، تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيلالي إلياس سيدي بالعباس،
- باسم احمد عامر: (2018)، العملات الرقمية" البتكوين أنموذجا"ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج16، ع1.
- جلطي نجية، (2021)، **أثر قنوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري** ، مجلة المالية & الأسواق، العدد01 مكرر، جامعة أبو بكر بلقايد تمسان، الجزائر.
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، (2017)، النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،ى كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع1.
- عبدالله لعور، عبد الرزاق كبوط، (2021)، العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج11، ع2.
- محمد بلوافي، (2012)، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.

- مسعودي زكرياء، الزهرة جقريف، (2018)، ماهية النقود الإلكترونية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج2، ع 3.
- نور الدين صويلحي: آثر تعدين البتكوين والعملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي، مجلة آفاق علمية، جامعة تمنراست، مج10، ع2
- أحمد إبراهيم دهشان، (2019)، العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلى والعالمي، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الخامس، العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، 16و17 أفريل.
- بلاق محمد، (2019)، العملات الإفتراضية في التشريع الجزائري...الواقع و الآفاق، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الخامس ، العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة ، 16و17 أفريل .
- عبد العزيز شويش عبد الحميد و م. م إبراهيم محمد احمد، (2019)، أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الخامس ، العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة ، 16 و17 أفريل .
- قانون رقم17-11المؤرخ في 8ربيع الثاني عام1339هـ الموافق 27 ديسمبر سنة2017م المتضمن قانون المالية لسنة 2018م، ع76، السنة54، ج.ج.ر.الصادرة 9ربيع الثاني1339هـ الموافق 28ديسمبر 2017م
- دلال العكيلي: ساتوشيناكاموتو: ما لا تعرفه عن مخترع عملة البتكوين، مقال منشور على الموقع https://annabaa.org/arabic/variety/16814 بتاريخ الأحد بتاريخ 8 تشرين الأول 2018م
- شرح معنى" عملة رقمية مستقرة" مقال منشور على الموقع: https://hbrarabic.com
- https://ar.wikipedia.org/wiki
- https://litecoin.com/ar
- https://arabbit.net

6.2. المراجع باللغة الأجنبية

- Virtual Currency Schemes, (October 2012) European Central Bank